
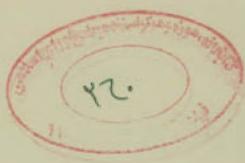


۲۶ شهری


۲۱۱۹۸۳

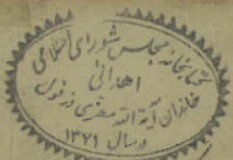
کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران
کتاب	اصول فقه	
مؤلف		شماره ثبت کتاب
موضوع		۲۱۱۹۸۳
شماره اختصاصی (۲۶۰) از کتب اهدائی: آیت الله العظمی		



۲۲۰ معری

۲۱۱۹۸۳

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران	
کتاب	اصول فقه		شماره ثبت کتاب
مؤلف			
موضوع			
شماره اختصاصی (۲۲۰) از کتب اهدائی: آیت الله العظمی		۲۱۱۹۸۳	



والحق في كتابنا من انغلاق الاستقامة من انجاب ابناء القراء والكتاب ما ياسب جيلهم وقراء
حقها من ربحها والخص من خريف ومعرض وقصص بعضها وقصص الكتاب معانها على ان
وجواب المسألة من غير تلك التناهي في تلك اثبات بدهية ما ذكرناه وقصصها على الجواب
عليهم فانهم يعلمون تلك الاعمال والحقوق فافهم الاقوال ولو انقصوا لافوا بدهية ما ذكرناه واعترضا
ولقد اصبحت في اعظمهم خيبة وحرى ذكرى المسألة في كون لم يعد في بلادنا تحالفه عليه
فكنت عن انوار من بعد قيام هذه الالة ونزولها وقد اقتصرنا على بعض قصصها للعب والفرح
فلننتهي في بعض شأن الورد وهما اخبار يروها فانما بعدت لودت عن خلقنا ما قلناه
فلا بد من اطر احداثها وانما استعاضا عن بعض قصصها عن بعض قصص الكائنات
قد علمنا علمهم فنقول لو اوصا لتعلموا في حق العلم انهم انما لم يستوعبوا ما في القرآن ففهموا
سالمين السعوى ولا رخصتها قوله لم نقصد اهمل الديره هل النور القوان فان لم نعلم
ان كنت نغمر بعلم فانت الى ان فالويليل يلتادة انما يعلم القوان من قوطيه وقوله من الى
ففي الناس ولا يعرف الناس من المنس في الحكم من المشايخ قد علمت واهلها وقوله
من غير القوان بل في كل من يعقد من الناس وقوله بل ان القوان يعنا وله بل في كل
وله ظهر والظهر فليس باجابه بل في كل من يعقد من الناس وقوله بل ان القوان يعنا وله بل في كل
او هاتفي شئ وهو كلام متصل ففهموا قوله في عدة اخبار في ترجمه عن علم الكتاب
الربيعي لا قبل العلم في جواب من قال الذي عند علم الكتاب افضل والذي عند علم من الكتاب
ان است الذي عند علم من الكتاب الى الذي عند علمه كسيرة القبطان الى البحر وامثال هذه
وقد ورد مشاهداتي في اخبار البيهقي بل معلق الاخبار ويعد التحقيق النور الديموي
كلها وانما التفسير مخصوص بالاعم من الاول فاده فضاء ففهموا ما عند اخفاس
الفرق وهو ما عاينوه في الحق اني انفس جميع ايات القراء مخصوص باعم من الحق في
بل ان الحق التحقيق لا يتطوع الذي لا يتطوع وقوله الحق في الانام وقوله في بعض اخبار

[illegible]

ظاهر

المكون

السليبيون على حق كان لهم كتاب يعقون مضاه وثنى يعقون مكررا من السمسرة من الشر وبها و
 لمكانا على حق كان له كتاب يدعي على كرام الانبياء وكلامه كتابه على الكسب الفخرى لمكانا
 وهو لشيخ الدين ان يطلعوا على ما يخرج من رتبة السليبيين فاليقين بان مقدم جميعها
 فذلك الدين وان جميع ما استدلوا على ما استدلوا وما واده الغر والمباين من الكتاب
 المتول وكلام النبي المرسل المتصل فخير يست باخبار الواردة من الامية الاثر عشره وعلى
 دعواه وورطه فانه ثبتت الامانة التي يقطع كلام الاخبار بان يعوم الدلائل بها
 عندهم وتصف حجة الحق وتدين وتبقى كشركا المحدثين وقد ضيقوا على انفسهم
 فقامت عليهم مدارك الاحكام وتعلقت عليهم شرايع الاسلام وقد يجدون لا كثرها
 طيل شرعا لو كانوا يعملون بما يعملون ولكن استغفروا فسادهم واحكامهم بقصص بخلاف ذلك
 والله اعلم **المطلب الخامس** في ان اخبار الجاهل عليهم ان الاحكام الشرعية وضعتا لها
 كلفها وان موضوعها الشرعية على قيامها على الصدور وانفسهم في الوضعية بنية
 وضيقها على الحدود في موضوعاتها اللغوية على قيامها على طريقة الدلالة الاخبارية
 على القول وقد ضاقت اليد من هذا المجهود في الثاني في تحقيق البحث يتوقف على احوال
 احدها ان يتبين الخطايات اللغوية والاعرف من اخرى كانت وى من كان فهمها من المعاني
 يتبين علمها من المعاني الدلالية لها بطريق علمي ان كانا زنى وهو الذي ذكره في قوله تعالى
 العلم لقيام احتمال التصديق والتقدير والاعتقاد والخيال وخطا الغرابي والاشراج عن حملها على
 المعاني العامة فيتميل بالحكم لموضوعها ويتبدل بتداه الان فيصير متعلقا على انها اذا
 اريد منه محمول من مدلولها متكون في الالفاظ والاعلام ولا يدخل لغات في المحققين
 ذلك ويكون حالها حال باقي العلامات ويجرى مجرى ذلك في المرسلة والحديث والوصايا
 والجلية وساقوم مقام الانفا على من الاشادة ونهب للعلماء والمحققين من جهة
 ادراكها السلطان فانهم اذا كان لهم كلام مبالغ واحتملوا انها ليدلوا والذكور او الزنات

7

الملل

ذلك مما جعل على الصدوق الحكيم موضوعا متعلقا بالحكم والامان منه ولا يخفى
كل ما يحكم بنفسه لكن القول بذلك من غير خروج عن القاعدة لا وجه له وطول الباعث في
بابه نعم الظاهر من بعضه سبب ثبوت الحكم الظاهري في كل الشك في الواسع والاضيق
والشك في الخارج قبل الاستدلال ونحوها سبب كل ذلك الحكم الظاهري فمقتضىها ما لا يعلم
الحال الواقع وما العقود والامان وما في حكمها ما ذكره في ما قبل بتسليم على عدم
كلما القول بقصوره لراي الفقيه الى حد ما في الواقع والتعديدي في ارايهم فبذلك
اجتماع الحرية والوقف واللعق والتمية الواسعة والحاج والصلو وحلدها وال
سلام والامان والاباحة والظهار ونحوها وقادها ويترتب عليه ما يترتب على
القول بالمقصور به في الحكم الواقع بمعنى انه ليس به حكم الاما في الوقف
اذا كان الحكم الواقع يلتزم بالتمية الى العقب ومقتضيه ومن شبهه السرا وتظهر في
علم ان هذا حكم ظاهري قد لا يطابق الواقع ويترتب عليه الثواب والعقاب
وصحرا في احواله مدلول الله في حكم القول في اجتهاد او تقليد من دون تغيير حكم
الفعله والسيان والخبر والاضار ونحوها كما تقصر القاعدة وارجا في بيانها
فعبني وانا بالي ذلك عقل لا نزل واستدل ذلك بتسليم في مسئلة الاجتهاد والتقليد
ابعد الاولاد بحسب صدورها عليه وضرة وهو الذي ينبغي على المحققين والاطبق عليه
الاجتهاد وتذهب الاخباريون الى ان جميع الاولاد تقطع الصدوق ولا فرق
بحسب ما بين ايات الكتاب والمقارن من الاخبار والصور بين التفسير والامان والاصول
المعدومة الكتب العشرة فانها من اخبار تتعلق بالاحكام وفيها الحق في بيان الفقه
في جميع احوالها فحقها اصول عقابا بالاسلام وفي غير ذلك من احوال المحقق في الفروع
فبما كالمحقق في الاصول ولم يفرقه في ذلك احد سوى ما يظهر من بعضه انه ابناء
ينبغي البسالة على النوايل لانه لا يخفى عليه من جملته سائر فضيلة انه لم يفرق في ذلك
الحكم

كما أخبرنا به وقد وافق المفسرين المذكورين في قوله العول بالجماع كما شق من قول المصنف
كما يشاء وبالاحبار الدالة على صحة المذكورة في باب ترك العول بأخبار التفسير للكهف في
المتنين ومستفيضة وقد سئلوا بالظن من حيث هو فنقول لهم بالاحبار الظنية القطعية بغيرها
بأنهم إنما اضطربوا في علمهم بالظن من حيث أنه فنقول لهم بالاحبار الظنية القطعية بغيرها
أن العلم والتجديس في الأحكام إنما هي الشيا بالادلة والى أو بعض ما يأتى وغيره ونقول
وليس هناك ضرورة ولا حاجة منهم منكر ليس لهم من القياس بالمتجهدون إنما
علموا بقول الإمام الذي قد دل على الإجماع ومنها أن مذهب الأخباريين أوفق
بالاحتياط وهذا من الاستنباط الظاهر فإن الاختلاف بالاحتياط لم يمتثلوا في المتناهي
فيما بينهم من الأخبار ولا يعلمون عليها إلا بعد أن يتقدموا في الدوام والدين والدين
كلهم كذا ناطق ولا يصحون كقولنا فنقول لهم بالمتجهدون الذين تغلبوا أنفسهم في الليل والنهار
ومرغوا الأخبار بغير أخبارهم على كتاب وسنة النبي ومنها أن نوجاز العول بالظن
بما ذكره في وثيقها أنه نوجاز العول بالظن بما ذكره في وثيقها أن التكليف بالظن صفة
نقص والنجاب منها بل جميع ما من خارج وقد ذكره في المعالطات بعد أن بينا أن عدم استفاضة
العلم من أكثر الروايات من البداهات وهو مقتضى عدم اعتبارها وترك العول بالاجابة التي
شهدت بالبداهة بظنيتها وما كان يلحق لنا العرض لهذه الشهادة الضعيفة لكن إذا لا يتقدم
أحد أن دليله في الباب دليل معتد أو دعم على المتجهدين بل قيل يجوز أن يطلق عليه اسم المستند
ما أشبههم وهذا المقام برهنا كان عند بعض العلماء أو أعلامهم فسلطوا على جملتهم زبد يحمل
أن اجزاء متناهية وزيد غير جازم مقدم وزيد مبتدأ مؤخر ثم عد أشياء من هذا القبيل است
فقال عليك إذا كانت هذه اجزائك فلا وجه لانقطاع كلامك ومثل ذلك ينبغي أن يفي
للأهل هذه الاجزاء إذا كان بناء على هذا النوع من البراهين في الآثار التي تعرف من يوم
وهذا المقام تمة تناسب ذكرها في بحث الاجتهاد **المطلب السادس** في الإجماع العلم أن

السادة
المطلات

لنفس

ليس إلا الملك الحي على نفسه وليس إلا للأفعال المتناهية على الدوام وكراهية من العلم
لأنه لو سئلوا أو لو سئلوا في حقها أقوالهم تحكما لكانت أعماداً لهذا البحث العقل أن
معهم وبخية أقوال النبي صلى الله عليه وسلم والضرورة الإسلامية والاحتياطية وما يفي ما يفتد
القطع بقوله من رآه لم يزل يمشي على كفه عن كراهية من رآه تعلم الخ ومما لا راد
الله وكراهية فالحال كقوله وقد ثوب عن الله وقد يكون الرواية عن جبريل عن الله ومما لا راد
دلة وكراهية تقرب الطاعة ولا مشال ولا اعتقاد والعبودية والتجديس في المتناهي
واصداها وجميع ما دل عليها وكشف عنها بمنزلة المرأة وهاجرتة النبي وكشف عن سلم
عن أبيه أو عدي فإن مدار طاهية وعية وما كلف وخدعة على العمل بمقتضى الأدلة وكراهية والنو
التيها يكون بالجماع معدود منها طريق اللفظ وليس حجة في نفسه بل للكشف عن المراد
وقتها التوصل بفعل وهو على قوله ومنها طريق العقل فتعلم مقتضى علمهم أو أدركوا
هذه الأمور معطية أو حصول مفيدة تعودان اليها أو إليهم لزيادة شدة علمهم ولم يزلوا
يعتقد علمهم استحقاق الموازنة منهم وأعلم يعلمهم إلا أن يستعلم عنهم وليس لهم أن
يعتقدوا بعد عدم صدق وصحة الأمر والنهي منه ومنها طريق الضرورة والبداهة الخاصة
من يتبع أحوال بقية المتقربين من علماء أو خدامه فتعلم خلاف واحد منهم بغيرهم وروى
النس من مولاة أو يقل عدده ومنها اتفاق جميع خواص بحيث يقيد القطع بغيره منهم
أو مطلق ما يشهد بالاتفاق أهل بلد أو مجلس وهو منهم من دونه بلوغ حد الضرورة من غير مقتضى
على الضرورة وهو كبريتهم من زيادة فهمهم كما أنه متقوم بما يقيد الظن ومنها اتفاق
بعض خواص أو رجال من أئمة أو فقهائهم بآراء أو قولهم ومنها أسرارهم وطريقهم المستمرة
في آباءهم ومنها ترويه لبعض الأفعال العادة من آباءهم مرة أو مرات بحيث يحصل القطع بآراءهم
أو كراهيتهم عنها أو غير ذلك فاعلم أن الأحكام تأتي من الأدلة والكرهية كانت متجديس في
الأحكام الشرعية كما ذكر في التوبة فيما دل عليها من قول أو فعل أو تقرير أو ضرورة من أو مذهب

او معناه او اجماع ولا يثبت فيما عدا الاخرين في المكان وهو ادعاء مقتضىهما او حجة مقتضى الكلام
في الاول منهما انما الكلام في اجماع ولا يثبت برده عند الاعتقاد انما هو الكاشف عن مدى
العصم او عن قوته فقط او عنهما في وجهه فيدلها ضرورة واحتمال التقدير على نحو الاول
المقتضى الصدق والظن في الكلام في وجهه لان من الشبهة والاحتمال في الروايات
المقطوع بصدرها عن المعصومين ثم اذا ذكرنا المعصم بالذکر والتعصم بخصوص
اللفظ دون ما يفيد الحكم في وجهه لا ينفق صدور من معاصر ومنكره من كونه مقتضى قول المعصم
ولزم انكار وجوه الضرورة تبيين وليا لا اعتماد عليه والبناء على عدم الاقتضا على
الكتاب ولا جازر لخاص في السبل ولا يعرف من سبل بل الفقه سوى القليل فان انا
كثير ما يراها عامة والقدرى والتعدي عنها ليس من الضرورى بالقوة والاعتقاد
ليس في مذهبا لم يبق سوا اجماع وعليه المدار وبعبارة ذلك قول الحكماء للشيعة
ظن بل جميع امور الايمان اربعة امور لا اختلاف فيها وهو اجماع الامة على الضرورة التي يعطون
البها ولا خيال الحق عليها وهي العارية المعروفة عليها كاشفة ولا يمتنع كل واحد من هذه
وقول امير المؤمنين عم بعض القضاة هل تعرف النسخ من المنسوخ فقال لا انا قال
ولم يلق المحتاج الى معاني القرآن ومعايق السنين وبها من الاشياء ولا يان ولا اجماع ولا
طالع على اصولها معني عليه الحديث وقول الحسن معاوية لعمري انما الناس تلتزموا انما قال
ورجل اخذ بما يختلف فيه الى ان قال نعم نرجوا ان يعقل الله ويدخل الجنة ويخرج
بعض من خارج الجنة الى ان قال نعم نرجوا ان يعقل الله ويدخل الجنة ويخرج
بما من ذلك الكتاب والسنن وما اجمعوا عليه في جميع البلاغ سائفة ذلك كقولهم ما
معتبر ان الحق مع الجماعة وانما يجب اتباع الجماعة لان الشاذ من الانسان ليس طاعة
كان الشاذ من الغنم للذئب وخوف ذلك ويؤيد ذلك اعتماد المتقدمين عليه كالخفي حيث قال
في مسئلة نوريت الحمد والحمد قد رويت اخبار صحيحة لان اجماع المعصمين على الحمد

عنونه

عنونه الاخر وقال في وجهه وليس هذا مما يوافق اجماع المعصمين وعلى الحسن بن
مفضل بعد ذكره عنده عن الحكماء قال وهذا غير ما اجمعت المعصمين على اخذ قوله والصدوق
وقوله ذكره في بعض الاحكام ايضا من دين الائمة ولا شك ان غيرهم لا يحتج بذلك
ثم جرى على ذلك العلماء خلفا عن سلف رايا ما اريد وبه تدوين الاخبار لا عدمهم جميعا
ومعقوفين من القرائن لا مداره على حصول العلم ليس له الحد كذا انهم لا يرون سبيل التفرقة
الدينية والذهبية والسياسية والتفريق وكذا الاموال الاخر اقل من ذلك ولا استغناء عن ذلك
حضوره في كل زمن ومنه المكان ومنه العلم ومنه ما علموه مما هو كذا لا تشيخ العلم
مذاهب اعتقاد ولا يثبت على البها وكل دين رئيس يرجع اليه واجحاب واتباع وعلماني
لوان في احكامهم عليه بنحو صل الناس من معرفة هذا الدين في معرفة موهبه من البهوية والنصاري
ورافق في اهل الكتاب وغيرهم واتسام مذهب الاسلام من المنفعة واستغناء المالكين
والحنابلة وكذا ارباب العلم من اهل العربية والقبلي والكلهم وغيرهم فان لهم طرائق يعرفونها
اجماعهم ويريدون ذلك منهم بالحجج من يورد الله اولى لهم طرقة معرفة بغيره ما هو مقتضى
نفسها صاعدا من كافي برحمة من خلقنا عن سلف الى اهل البيت والاضواء يتقدم بها
عليها اذ اعم القلي ثم يذهب العلم بالنطق اقوال العلماء وحلت يشكوا في كون صواب
فهم في المقام كلام الامم اختلفت فيه كلمات العلماء والاهل من طوائف الائمة
قول العلماء والاعمال لا يميزهم حديث ذكره في طرق **امدها** **الادلة** التفسيرية في تعلقها
جماعة وفيهم الامم فكل واحد من العوام كان في اهل الاسلام اهل الحق
كان يعرف اتفاق اهل المدينة ومن جعلهم الامم او اموال في محل واحد الامم
مفوضت وكان فيهم عموم السبب علمه في هذا الطريق قليل النابذة اساسي
الاول فلهذا بعد معرفة ان الامم احد القائلين تمت المحجة لا اعتبار اقوال
غيره واساقى الثاني فلهذا في ذلك ولعل وقوعه في غير ذلك في المعاني لا
تظهر عن غير معرفته في ايام غيبة صاحب الامر وحيث لا نقلا **ناها** **الادلة** التفسيرية
ولها طريقان **احدها** ان اتفاق المختصين في حجة لا تنفس كبدية المعصمين

واوليات نفي الخطأ ومن حجب احوال المختصين في العلم منها اذوت الخطأ الذي لا يبعد
دون في الخطأ وواقع من المختصين من غير تقدير ودون في عنوان الحق فغير مشغول
الباطل فلا بد من تميزها في غير كان بواجب وجود من لم اهل ذلك وان مشغولها
او حكم بالمقتضى بالعقائد او بعض الاحكام ويؤيد ذلك ان مشغول ذلك وروى
حق زكاة وحج بن مسلم وغيرهما من الفضلاء ثم اظهره في قول الاتفاق لا ينظر
من كلامهم بعد لا تفتك يستلزم تقديم اجماع على الخطأ **وهنا** **الاجماع** الذي يظهر
من السبل الشيخ حيث قال انه طرقة في اجماعنا وهو في قول الله ان الصلوة من التمسك
عدم القول به وكان هذا الصلوة لا ينفق في كون البهية والبناء على ذلك قليل النفع بعد
حصول القطع من جميع العلماء وخصوصا بعد انتشاره وعدم دليل فاطم على ان
في بن سابع حد الضرورة الدينية او المنفعة لان من خرج عنها اخرج عن الدين ولا يفي
مقتضى من المعصمين في اقل عقل الصريح اذ لا يخفى خطؤه في العقل **الطريق الثاني**
من طريق الامم هو ان اهلنا اتفاق العلماء والامم فاذا رتبنا الجميع او البعض احتد
كثيرا او قل اري واهدنا عن العلم في الامم كان حجة بدو علوم وهذا الحق
اسلم الطريق وانفسهما ويؤمن ان ما قبل عليه اجماعا في الدين او التمسك للعلم
بانه لا يردون جميع ما دونه ونشوا اتفاق العلماء ومعرفة في عصرها اجماعا
لان ذلك لا يفي في اكثر السبل التي ادعوا عليها اجماع وقد كان في ذلك في
دعواه على هذا في الكشف عن قول الامم في عالمنا ضيق وفي ان اجماعا اهل العزة
والحكم والمكاتبين وغيرهم من هذا القبيل حتى لو اسلم احدهم ذلك قطع قطعنا ان ذلك
فيه ريب ان جميع العلماء لا يندفعهم واحد قالون بهذه المعاشرة اربعة فيكون
غيرهم في اتفاق الباعث على حجة الدعوى وهذا نفع الاستبعاد في حصول اجماع في
نفس الغيبة وهو من تنبيه لذلك الاستبعاد على التمسك بكونه بذلك اختلاف
والاشغال في الحق ودعواه في عدمه وهذا في كثير من الفقهاء وروى في بعضهم عن

بالادلة على ما قد قولوا المهم عن زين الحفوز والفتنة مستند في الامور **مناه** ان
الحكمة في وضع الكالف وتعلق بخطايات بالاكام الواجب ان يكون هذا من فعل
غير المبدل لان المبدل اذ اعين لذلك فلهذا لو جازت جميع الحكم لظاهر وكل كالف
في عمل من الاعمال وزمن من الاخرين في اجماع فيجب عقفي الحكم ان علماء الائمة
اذا اتفقوا على خطا او يثبت الله من بياضهم ويرد في الحق انما يظهر بهما
الامم من ظهور او ارسال عه فيساعدهم او يباحث احدهم فيرد ولا يحصل اجماع على
خطا ويظهر ان الحكم لا ترجب ذلك فأي سلب من اذ اختلف العلماء في رد ذلك في حجة
حالها ونشوا في القول بربان محجة ما وليت المحجة والحكمة تحت بموازع المعصوم على
الحكم الطاهر في ما يتقدم من مقتضى بيان العمل والفتح لو تحقق لو رتبها
بت الواحد والاثني ودعوى قضا الحكم بوجوب الظهور في خطا الواحد ولا
ثبات اذ لا يحتمل الاحتجاج به وعدم قضاها اذا اخطا الجميع مع تفرق سوي
حد ووجهه اذ انما يحتمل ان فأت الحبيب في غاية البعد والحكمة في العزة ولا خيال ذلك
على عدم الظهور **وهنا** **الادلة** بين حواره في حكم من الاحكام ارقى وقت من الذي
فأت وبين جواز في جميع الاوقات ولا يعرف لها وجه لان ترتيب الحق في الاشياء
في الاوقف لا ينفذ في بعض ذلك اذ ان الحكم لا يكون وكان الخطأ اقل القليل عقل
ذلك المحجة من ان ذلك في جميع اذ اجماع الاحكام والاقوات فيكون كل واحد اذ اجماع
نعلم ان مذهب الامم في تحدد دارا فانه من الواجب بعد الواحد مع العلم بمخالفته من
تقدم من اهل النظر السائر على مع اننا قطع بطلان ذلك ثم لو صح ذلك لكان مضا
صان اكثر الروايات في الكتب المتداورة معقول على حكمها للعلم بان ارباب المعصومين
وهو لا نعرفها معرفة في اتفاق الامم في اجماعها وهو ان من خرج المعصوم في غير اجماعها
وخلت الصورة في اختلاف مراتب الاحتجاج باختلاف مراتب الاستعداد وروى
الالات وتلقاها **وهنا** **الادلة** على ان لا يجوز ان من طائفة بعدد الناس ويرد ونعم
عن خطا لهم وضلا لهم وكذا بعض الاباء المفسرة بالروايات ويؤمن ان الذي يظهر من الابان

والو

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

اجاب الشيخ بقوله المصطفى ان مع ذلك المخصوص عنه **اقول** يصح حرمة التوقف
 البين مستند الى ان جهةها اخص بالحق والحق اقلو يكون خيرا واما منع الاعراب
 بصرفه فمما لا يثبت فيه ثلاث الحرية اما في الظاهر وقال افضله على الاطلاق
 ان قول النعم سببا في ان على امتحان من يوزن القهوات بما يريد من حقها للفقير والفقير
 اسم القهوة في اللغة موضوعا للفرقة بين اسمها بالاكسوس والادوية والاعمال لها
 في المجلس وهو حياك وهو عجيب فان اطلاق القهوة على قهوة اللبن ليس من
 لغة العرب والمعرفة على لانها مستندة الى القهوة اما في اللغة بل ان الاحكام المتعلقة
 بالمرسومات برادها للعلل الجديدة منها الفصل واللبن والسكندر وغيره في
 منهاها وسببا في ايراد الاسماء في احكامها **وهي** اتوقف بمعنى من العالج
 قامت ضرورة العقل على ضرورة بحيث لا يفي على النساء والاطفال فانها لما جعلها
 لهم وعلى امر الحرام كانا واقعا على شانهما في العرب تروى احواله فذكر في قوله
 وكان خادما على النول اليها واخر احكامه فيقول وروى على ذلك فقال ان سبب
 عدم جواز الوقف على حديث يدل على ان ذلك يخص من هذا المقام من العالج هو
 نظر القهوة في حق علمها ومنها نول وجوب العمل حيث نول بالذكر والاطفال لا
 يربون مستند الى ما سبق اخباره الا انه في هذا العمل ولولا وجوب ناولها او
 بها الاستمرار على العمل في قلة قهواتها ونظر اتفاق العلماء على عدم العمل بها
 وعلاوة صلوة الامام في غير ذلك الامان لان وقتها اولى من وجوب عمل
 الجمع لبعض روايات بقيد ظاهرها ذلك وهو عارضة عملها مع عدم العمل
 فيه في حالة الحاجة اليه لا وجوب كان ظهوره فوق ظهور وجوب عمل
 خصوص في ارجح اربعة على عارضا اتفاقا وعلى العنصرين خواصه في العلم
 بالعلم والمصلحة ومنها ما يوجب زيارة سيد الشهداء عليه السلام
 هو جازية ورواية ذلك على اطلاق الحديثين المسلمين فان الواجب من العمل
 في غير ذلك من غير علم على كلامه ان وجوبه المستند بوجوب العمل لعدم توقفه

[illegible]

[illegible]

五

امام ابوالمظفر محمد بن ابي جعفر

五

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

واحد هو وحده فلهذا من ذلك الحق من دون نقل الى ارض اخرى فان قلت انك جئت
 ان يكون راوي العام مختلفا ويراد في الماضي مختلفا بالماضي فقلت جئت عايسيل
 الاكلان ويوجد مصطلح بان يكون راى العام حكم الله الظاهر بالنسبة الى ظهور العام
 مع ان حكم الله هو الحق في اوقات العام فقلت في مثل هذا المكان واضاع
 مسيل الله الى اشارة المصلحة المشتركة للمنفعة في اليقين ومع ذلك وراى علم
 غير ذلك فقلت المصلحة في الماضي في العام اذ علمت في كل وقت في سبيل كون
 الاصل وقد اظهرت ان العلم بهو حكم الله اذ في هذا من اذ علم احد الحكم
 العام عايسيل النقية عندنا بان يكون ذلك الحكم كان يعلم فاذا علم
 لا شرا في كل شيء مع ان يكون على يقين **فانما العلم** قد عرفت علم صحة
 وصحة العلم اذ في العلم بعد استفراغ وسبق في حصول ما هو اقوى وبالصفا
 ان كان حكم الله اظهره عندنا ان الحكم المتيقن فان اوردوا في اعتبار ان ذلك
 من استفراغ النسخ في تفصيل الاقوى والاظهر والاخرى بالمجانة القليلة وذلك
 فاذا اطلعت لم يكن حكمه تفصيلي بل لا يتجدد في ان ذلك داخل في العلم
 على وجه العلم بالحق اذ لا ان الذي هو في العلم ان حكم الله بالكلية التي هي في ادا
 كذا هو العلم في علم الله ان حكم الله تفصيلي لاعتدائه ذلك وان لا
 تفصيل عندنا ليس حكم الله من عند السمع ولا تعدد في صلا واخرى ومع ذلك
 وحكم الله الظاهر في عبارة علم عند تقييد ان حكم الله يتم في الواقع من حصوله
 بذلك لا الذي يظهر ان حكم الله به واقعا بل والذي سئل في ان حكم الله
 في اقسام لا يحصل عن ان يكون ظهر عنه انه ليس حكم الله في حكم الله الظاهر
 فقلنا ان حكم الله الواقع في العلم ان الله هو الذي استدل على ان العلم الظاهر في العلم
 ان حكم الله من عند العلم ان حكم الله لا يمكن ان يكون في العقل انتهى ان حكم

[illegible]

في خصوصية حتى انهم قد خالفوا في الامور من وجهين الاول انهم قد اختلفوا في
السند وكثرة الروايات والادوية والكثرة والجلد ونبذة الاخبار والجلد في ما رواه
والاستيفاء ولا تقآن ولا احتياطاً والعرض على بعض القوم في فصل عن هؤلاء من سماع
الاحكام في حديث من سماع اهل العلم في رواية كذا في رواية ما رواه عن بعض القوم
الاخبار على التمسك بن ما في مقام التراجع بعد ذلك في خصوصية في رواية عن بعض
العلماء في السند لكثرة الروايات في بعضها على التمسك في الروايات في خصوصية عليها
في خصوصية في السند في الروايات في الامور من وجهين الاول انهم قد اختلفوا في
السند وكثرة الروايات والادوية والكثرة والجلد ونبذة الاخبار والجلد في ما رواه
والاستيفاء ولا تقآن ولا احتياطاً والعرض على بعض القوم في فصل عن هؤلاء من سماع
الاحكام في حديث من سماع اهل العلم في رواية كذا في رواية ما رواه عن بعض القوم

[illegible][illegible]

۳۷

المعقود
٥٢

المعقود
٥٢

مفتی

المعقود
٥٢

مستند

[illegible]

توفي
في سنة
١٢٠٠

[illegible]

المجلد الثاني

[illegible]

٢٤

[illegible]

وہاں تک کہ

2010

٤

نفر

حسن

حسن

ما بلغهم

[illegible][illegible]

حیوان

حسنی

3

فينا

[illegible]

باب الحجة

باب الحجة

الاعمال

الاعمال

نقل

12

في

تفتيد

التحسين

[illegible][illegible][illegible]

51

[illegible][illegible]

دقرانه

مفتی محمد امجد علی

شارل

五

هذا انما كلامه في ان لا يكون له حقيقة متناهية في الزمان ولا في المكان ولا في القوة ولا في...

الاجماع قد سماها كذا وانما هي حقيقة متناهية في الزمان ولا في المكان ولا في القوة ولا في...

وربما يحتمل في النظريات التي هي في خلاف ما افادنا من اننا لا نحتاج الى...

كثيرا من كتابنا كما اننا نرى في التفسيرات التي هي في خلاف ما افادنا من اننا لا نحتاج الى...

[illegible][illegible][illegible][illegible]

خواهد رسید ناسد
بهدنی و زیاده اجتماع
الاعراض

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible][illegible][illegible][illegible]

در طبق

1

[illegible]

المسألة

[illegible]

21

[illegible]

المشهور

[illegible][illegible]

الفصل

...

العقار

نظائر

الشيء من هذه العبادات...
فمن شرط حصول كون الأمر غير محقق...
لا ينفك عن العلم...
العلم بالشيء...
فمن شرط حصول كون الأمر غير محقق...
لا ينفك عن العلم...
العلم بالشيء...
فمن شرط حصول كون الأمر غير محقق...
لا ينفك عن العلم...
العلم بالشيء...

مقتول

الشيء من هذه العبادات...

فمن شرط حصول كون الأمر غير محقق...
لا ينفك عن العلم...
العلم بالشيء...
فمن شرط حصول كون الأمر غير محقق...
لا ينفك عن العلم...
العلم بالشيء...
فمن شرط حصول كون الأمر غير محقق...
لا ينفك عن العلم...
العلم بالشيء...

الشيء من هذه العبادات...

فمن شرط حصول كون الأمر غير محقق...
لا ينفك عن العلم...
العلم بالشيء...
فمن شرط حصول كون الأمر غير محقق...
لا ينفك عن العلم...
العلم بالشيء...
فمن شرط حصول كون الأمر غير محقق...
لا ينفك عن العلم...
العلم بالشيء...

فمن شرط حصول كون الأمر غير محقق...
لا ينفك عن العلم...
العلم بالشيء...
فمن شرط حصول كون الأمر غير محقق...
لا ينفك عن العلم...
العلم بالشيء...
فمن شرط حصول كون الأمر غير محقق...
لا ينفك عن العلم...
العلم بالشيء...

الشيء من هذه العبادات...

[illegible][illegible][illegible]

سبق او قد لا تكون احدا في الشاق فانه لا يشك ولا ريب في حكمهم بعدم امكن اجتماعها فكل
اجتماع للمسلمين بل ينفونون ولا يجوز ان يجمعوا الا في خارج ان حصلوا فيكون بالخير في وقت
لعدم هذا التفرق والامر والنهي عن الواحد شخصي مما يستعمل صدوره عن الحكم اذ لا يمكن
في هذه المدة اذا اشتال النهي الا في ايجاده والانتباه به لشدة وهو في نفسه مخصوص
في غير لا يمكن الا بقره وهو من عيش من الامر به بحيث قد توفرت حكم العقل باستعمال
والنهي عموم استعمل في ثقت في عرف ما المعلق في عموم اطلاق طبع او امر او عدم الفاعل
في استحقاقه اجتماع الامر والنهي اذ امكن بان متعلقهما في النسبة اربعة الشايف
متعلق به فيهما جميع اطلاق او استغراق في غير محل العموم الاستغراق في الشرايع
حكم برقي الاستغراق في غير محله الحكم يحصل المعية والاشتغال العام الفاعل
في الاجتهاد من الاستغراق في الامر به والنهي بان ليس لغيره من الامتناع
في يحصل بالامتناع كيف يمكن بعد النهي عن خصوصه واشتغال النهي عنه
في حاراده المكلف في المكلف اشتغال التكليفين متعلقين المتعلقين
الاستغراق عين التكليف على انطاق الذي حكم باستعماله في المكلف
في اجتماعه في حاراده في غير الاجتماع وسبيل اشتغال الاجتماع
في غير في العموم الاستغراق سبيل مكان متعلق الامر فيه مضافا
في الوقت او غير حكم ان مسلم استحقاق الاجتماع في الاستغراق التكليف
في ان يجمع النهي وما يغيره فان الامانة الشرعية كما عرف كما مانع العقل كما
ان في الامر والنهي بالعموم الاستغراق في محله مورد التعلق بغيره مما
في الامر والنهي الذي في بين متعلقين ان في وقت وندم ان لا في وقت
استغراق في سباق العموم الاطلاق والاستغراق في زمانه كتحقيق
في الخلق اذ هو الذي في المكلف بذلك في دون التناوب والنبأ
انما واثق في زمانه في ذلك وقتها بامكن الجمع في العموم الا
في زمانه فان قلت اذا امكن الاجتماع عقلا بين متعلقيهما
وعرفا وجب الحكم برقي اطلاق اللفظ بعموم وعدم حكم

الحرف

الوقت منها سوى محل الاشتراك دون محل الاجتماع لا ينافيه بعد دخول في مدلول الامر والنهي في
وعرفا فيسئل ذلك سبيل الاطلاق في المشكلة بحسب افراد الراجح بعضها في بعض في الار
بالنبأ في الغلبة وسائر ذلك من الوجبات فيرجح بعض افراد الراجح بالنسبة الى الدين في
بحر الاستعمال في غير من غير في غير لا ينفذ اشتغال اذ اده في الراجح بل يحصل بحسب
او اماراه على اذ في حكم بدخوله وحصول الاشتغال به برار اذ في ثبوت ما في غير في
للحكم في ان العرف لا ينفذ في اطلاق متعلق الامر في الامر والنهي سوى محل الاشتغال
في وهو لا يوجب الحكم بالسكينة فيهما اذ كان الاشتغال في المطلق لا يوجب الحكم
في امكن اذ اده من ذلك في غير بين هذا في النبأ والشاير في الحقيقة فان ذلك
قلت او لا في هذا الكلام بل لا اختص بما اذ امكن المتعلق لا يربط اطلاقا
كان عمده استغراقا فلا يوجب في العمومات الاستغراق فاما اشتغال الاخر
في غيرهما بعد لغو جميع افراد هذا الحكم العرف بالامتناع بل العقل
بالامتناع بل العقل في حكمه في ان الحكم بارادة محل الاشتغال في التكليف
ان تقول فيكم العرف باضطلاع محل الاشتغال بارادة دون محل الاجتماع
حكم بدخوله اذ في محل الاشتغال في ذلك الاجتماع في محله حتى لا يحصل
الحاقه في المطلق وان حالها حالها في الحكم بغيره اذ اده
الاجتماع بين يقول انهم في احتمال اذ اده لا يوجب لغو دعاه
باو اذ في حصول الامتناع في دون العرف الا في محل الاجتماع
ذلك في المطلق في المشكلة افراد اذ او وقعت في مقام التكليف
الراجح منها لفظا و غيره لا يوجب الحق او في لم يحصل الامتناع
في عقد مع اطلاق اللفظ لغيره عرفا يوجب حوا اذ اده
انهم امكن في حجب الاله اذ لا دليل على ان كل ما يوجب اذ اده
لغيره عرفا في لم يوجب اذ اده اساعده في المطلق والاشتغال
في حكم يحصل ولا يوجب في الحكم بارادة في اطلاق اللفظ لغيره
في والفرق بينهما هذا والفرق في المطلق المقوم في

والعقل باستحالة الاجتماع وما يوجد في ذلك بل خصوص الاطلاق في عرفنا اختصاره
في محل الاشتغال دون محل الاجتماع فيبقى الحكم في تحقيق اللازم وان الدليل وهو كاف
النبأ في غير اجتماع الى ان في غير المحصول في العموم وما ذكرنا من ان الشايف محل
الصلوة في المكان المحبوب اعاننا في عدم مقتضى الاحتياط في عدم وضوح الامر
في علم ان الامر عدمه في وقت وقوع الفرع في نفس برهده

الرسالة في الامم بوم سبع وعشرين في شهر
شعبان في السنة الف والمانين والثلثة
ونقلت في عهد العصر في يد الامام جواد عليه السلام
على المحققين



